توطئة

لا تقتصر غايتي من هذا الكتاب على توضيح كيفية عمل الرأسمالية فحسب، بل تشمل أيضاً اقتراح السبل لتحسينها. من أجل هذا القصد تبنيت تعريفاً ضيقاً إلى حدٍّ ما للعولمة: فقد جعلتها تعني الحركة الحرة لرأس المال والهيمنة المتزايدة على الاقتصادات القومية من جانب الأسواق المالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات. هذا التوجه يتمتع بمزية حصر نطاق المناقشة. وقد ناقشت أن العولمة لم تكن متوازنة: فتطور مؤسساتنا الدولية لم يواكب تطور الأسواق المالية العالمية، وترتيباتنا السياسية تأخرت عن عولمة الاقتصاد. واستناداً إلى هذه المقدمات قمت بوضع مجموعة من المقترحات العملية من شأنها أن تجعل الرأسمالية العالمية أكثر استقراراً وعدالة.

ومما حفزني على الاضطلاع بهذه المهمة ما رأيته من تحالف محقق ما بين المتعصبين للسوق في أقصى «اليمين» والنشطاء المعادين للعولمة في أقصى «اليسار». إنهما يشكلان

تزاوجاً غريباً ولكنهما ضمناً يقومان بالحد من أهمية المؤسسات الدولية التي نملكها في الوقت الحاضر أو تدميرها. وغرضي من هذا الكتاب تكوين تحالف مختلف تكون مهمته إصلاح مؤسساتنا الدولية وتعزيز مكانتها وإيجاد مؤسسات جديدة حيثما دعت الضرورة لتلبية الاهتمامات الاجتماعية التي كانت تغذي القنوط الراهن. من المعترف به أن مؤسساتنا الدولية المالية والتجارية القائمة IFTI تتصف جميعها ببعض العيوب والنقائص. ولكن هذا يستدعي تحسين وضعها وليس تدميرها.

أعتقد أنني أتحلى ببعض المؤهلات غير العادية بالنسبة لهذا المشروع. فقد كنت من العاملين بنجاح في الأسواق المالية العالمية، مما جعلني أطلع من الداخل على كيفية عملها. والأهم من ذلك، أنني انخرطت بنشاط في محاولة جعل العالم مكاناً أفضل. فقد أوجدتُ شبكة من المؤسسات المكرَّسة لمفهوم المجتمع المفتوح. أعتقد أن النظام الرأسمالي العالمي في صيغته الراهنة هو صورة مشوَّهة عما ينبغي أن يكون عليه المجتمع العالمي المفتوح. وأنا مجرَّد واحد من بين الكثيرين من خبراء الأسواق المالية، ولكن اهتمامي الفعال بمستقبل البشرية يجعلني أنفرد عن كثير من الآخرين. لقد أمضيت السنوات الخمس الأخيرة أدرس عيوب العولمة، وكتبت مقالات عدة وكتباً حول هذا الموضوع. وكتابي الأخير ـ **المجتمع المفتوح: إصلاح**

الرأسمالية العالمية(*) كان ضعيفاً إلى حد ما، في معالجته للحلول. ومهمة هذا الكتاب، جزئياً هي تعويض ذلك النقص.

كثيراً ما كان يُقال لي أن ثمة تناقضاً ما بين الربح الذي جنيته من الأسواق المالية العالمية وبين محاولة إصلاحها. أنا لا أرى ذاك التناقض. أنا مهتم عاطفياً بتحسين النظام الذي سمح لي أن أكون ناجحاً بحيث يصبح أكثر بقاء. مصلحتي تسبق انغماسي في الأسواق المالية. لما كنت يهودياً ولدت في هنغاريا سنة 1930، فقد عشت تحت ظل الاحتلالين النازي والسوفييتي. وتعلمت في سنٍّ مبكرة مدى أهمية نوع النظام السياسي الذي تعيش في كنفه من أجل خيرك وبقائك. وتأثرت كطالب في «مدرسة العلوم الاقتصادية» في لندن إلى حدٍّ كبير بالفيلسوف كارل بوبير، مؤلف «المجتمع المفتوح وأعداؤه»(**). وعندما وصلت إلى درجة كافية من النجاح كمدير صندوق وقائي Hedge Fund(***)، أنشأت مؤسسة «صندوق المجتمع المفتوح» (واسمه الآن مؤسسة المجتمع المفتوح) كي أفتح المجتمعات المغلقة، وأساعد على جعل المجتمعات المنفتحة أكثر قدرة على الحياة، وأشجع على نمط «التفكير الانتقادي». كان ذلك سنة 1979. في البداية ركزت

(*) دار Public Affairs، نيويورك، 2000.

(**) نشر في سنة 1944.

(***) المقصود بالوقائي هنا الوقاية من التعرض للخسائر المالية ـ المعرّب.

المؤسسة على انفتاح المجتمعات المغلقة، ثم، بعد انهيار الامبراطورية السوفييتية، على تشجيع الانتقال من مجتمعات مغلقة إلى مجتمعات منفتحة، وأخيراً في التصدي لأمراض الرأسمالية العالمية. وهذا الكتاب هو النتاج الطبيعي الختامي لتلك الأعمال.

وفي محاولاتي لبناء تحالف لإصلاح وتعزيز مؤسساتنا الدولية المالية والتجارية IFTI وجدت صعوبة: لقد كان من الأسهل دوماً تحريك الجمهور ضد شيء ما من حشده من أجل شيء ما. وجدول الأعمال البنّاء ينبغي أن يكون من العمومية بحيث يلبي مطامح الناس، وأن يكون مع هذا من الخصوصية بحيث يسمح لتحالف فعليّ أن يلتئم حوله. مثل هذا البرنامج لا يمكن أن يتطور من خلال فرد بمفرده. وبالتالي فقد وزعت مسودة كتابي على حلقة واسعة من الأفراد وطلبت منهم أن يطلعوني على ردود أفعالهم. وتلقيت كثيراً من التعليقات والانتقادات الثمينة. وأدرجت تلك الاقتراحات التي وجدتها قيِّمة في العمل الختامي. وأعتقد أن الكتاب في صيغته النهائية يدفع قُدُماً ببرنامج عمل بنّاء يمكن للجمهور أن يدعمه ولحكومات العالم أن تنفذه. والجزء المركزي من هذا الكتاب هو اقتراح باستخدام «حقوق السحب الخاصة» SDR لتوفير المصالح العامة على نطاق عالمي. والخطة لن تشفي جميع علل العولمة ـ لا شيء يفعل ذلك ـ ولكنها سوف تساعد في جعل أحوال العالم أفضل مما هي عليه الآن.

كنت منهمكاً في عملية إنجاز العمل عندما ضرب الإرهابيون ضربتهم في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. لقد خلق الحدث وضعاً جديداً جذرياً. وشعرت أن الكتاب على ما كان عليه لم يؤد الغرض تماماً. كان مقتصراً على مجموعة من المقترحات التي اعتبرتها مقترحات عملية قبل 11 أيلول / سبتمبر، ولكنها لم تكن تعبِّر عن رؤية المجتمع العالمي المفتوح التي كانت تحرك مشاعري. واللحظة الراهنة هي لحظة ميمونة من أجل اكتساب المزيد من التأكيد حول ذلك المفهوم. إذ من غير الكافي أن نشن حرباً على الإرهاب، فالناس يحتاجون أيضاً إلى رؤية إيجابية لعالم مقبل أفضل.

هزَّ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر شعب الولايات المتحدة على حقيقة أن الآخرين ربما ينظرون إليهم بشكل مختلف كثيراً عن الطريقة التي يرون بها أنفسهم. وبالتالي فقد أصبحوا أكثر استعداداً لإعادة تقييم العالم وللدور الذي تقوم به الولايات المتحدة فيه أكثر من الأوقات العادية. وهذا ما يوفر فرصة غير عادية لإعادة التفكير بالعالم وإعادة صياغته على نحو أكمل مما كان متاحاً قبل 11 أيلول/ سبتمبر.

وعلى هذا فقد عزمت على إضافة استنتاج إلى الكتاب يوضح رؤيتي لمجتمع عالمي مفتوح. وذلك الفصل يختلف في بنيته عن باقي أجزاء الكتاب. إنه فصل جدلي أكثر مما هو تقرير مدروس حول نقائص الرأسمالية العالمية، رؤية تجريدية أكثر مما هو مجموعة من الاقتراحات العملية. أردت أن أجعله أكثر دراسة

وتفصيلاً في المجال المناسب. والأهم من ذلك أن الاستنتاج ما يزال يحتاج إلى أن يمر عبر المسيرة الدقيقة التي تعرض لها باقي الكتاب. والحق أنه يحتاج ذلك بصورة أكبر لأنه يناقش موضوعات تقل معرفتي بها كثيراً عما أعرفه عن النظام المالي العالمي.

كنت متردداً في إدراج فصل الاستنتاج في هذا الكتاب لأن هدفي من وضع هذا الكتاب بناء إجماع واسع، والاستنتاج قد يعرض ذلك الهدف للخطر. واقتراح حقوق السحب الخاصة SDR بشكل خاص يتطلَّب دعم الولايات المتحدة من أجل أن يحظى بالتنفيذ، ومع هذا فإن استنتاجي شديد الانتقاد لمنهج إدارة بوش الانفرادي والاستعلائي في الشؤون الدولية. وفي النهاية عزمت على أن أضع ثقتي في الجمهور الذي أسعى إلى تحريكه. والناس لا يحتاجون إلى الموافقة على جميع آرائي من أجل تأييد اقتراح «حقوق السحب الخاصة». إذا كان الجمهور يؤيد ذلك فعلى الحكومة الديمقراطية أن تحترم إرادة الشعب حتى ولو كان انتقادي لا يروق لها.